



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## تقارير اقتصادية

### ليث محمد رضا \* : تقرير عن ورشة "توجهات تعظيم موارد الدولة" التي نظمها منتدى بغداد الاقتصادي في 2 آب / اغسطس 2017

نظم منتدى بغداد الاقتصادي بالمشاركة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ورشة عمل لمناقشة توجهات تعظيم موارد الدولة، أدارها الخبير الاقتصادي ماجد الصوري بحضور نخبة من المسؤولين المعنيين والشخصيات الاقتصادية المحلية والاجنبية ومثلي بعض السفارات.

وأكد الأمين العام لمجلس الوزراء د. مهدي العلق، أن مشاركة منتدى بغداد الاقتصادي تأتي لدعم الحكومة للقطاع الخاص، مشيراً إلى أن الحكومة حرصت على اشراك القطاع الخاص في جميع اللجان الاقتصادية

ورحب العلق بتوجه منتدى بغداد، الرامي لعقد سلسلة ورش تشخص الخلل الاقتصادي وتطرح توصيات تمثل صوراً واقعية، مؤكداً مضي الحكومة نحو الإصلاح الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، والعراق بعد ان تخطى المخاطر الاقتصادية المتزامنة مع الحرب على داعش، فانه بصدد المضي في الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها.

وقال العلق إن العراق يعاني من مشاكل اقتصادية عديدة، لإعتماده الكلي على إيرادات النفط التي انخفضت بنسبة نحو 70%، مضيفاً أن الحكومة دأبت على الإصلاح من خلال اصدار جملة قرارات لتعويض الانخفاض في إيرادات النفط والتخلص من بعض المشاكل التي اثرت على اقتصاد البلد، والتركيز على تنمية القطاعين العام والخاص وتحسين جودة المنتجات الوطنية



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### تقارير اقتصادية

فيما أعلن رئيس منتدى بغداد الاقتصادي فارس آل سلمان، في بيان أصدره مكتبه الإعلامي، إن ورشة العمل الخاصة بـ"توجهات تعظيم موارد الدولة" هي الورشة الأولى من سلسلة ورش ستعقد بواقع ورشة رئيسية واحدة شهرياً بمشاركة قادة الفكر الاقتصادي في العراق و البرلمانيين و الاكاديميين و المختصين في مؤسسات الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني والمتقنين.

وقدم المستشار الاقتصادي في هيئة المستشارين د. عبد الحسين العنبي ورقة بحث بعنوان (سبل تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات) دعا فيها إلى التحول من دولة ريعية الى دولة جبايات ضريبية"، مؤكداً أنه "لإعادة التوازن للاقتصاد العراقي لابد من قلب المعادلة."

وأضاف العنبي أن "الانتقال من حكومة غنية مستغنية عن ما يدفعه المواطن من ضرائب ورسوم لأن كل إيرادات النفط تدخل في جيبتها، الى حكومة تعتاش أصلاً على ما تجبیه من ضرائب ورسوم لتمشية أمورها الإدارية، التي سوف لن تكون كبيرة في ظل التحول الحقيقي نحو اقتصاد السوق لان إيرادات النفط سوف لن تكون في جيبتها وإنما في جيب الجمهور."

وبين العنبي، أن "جيب الجمهور هو صندوق الشعب التنموي وعندها سوف تجتهد الحكومة بوضع التسهيلات والتشريعات وخلق البيئة الملائمة لعمل الأهالي القطاع الخاص لكي تتراكم لديهم رؤوس الأموال وتستثمر وتنتج وتربح وتولد دخول لعناصر الإنتاج طالما ان كل ذلك يمثل أوعية ضريبية يكون بمقدور الحكومة فرض ضريبة عليها وتمويل أنشطتها."

وجاءت ورقة بحث مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية الدكتور مظهر محمد صالح، والتي تولى عرضها نيابة عنه الصحفي والكاتب الاقتصادي ليث محمد رضا بعنوان (التعزيز المالي للعراق: رؤية للاعوام 2018-2020)



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### تقارير اقتصادية

وقال صالح في ورقته، إن "واردات النفط الخام تهيمن على ترتيب وحركة ثلاثة موازين اساسية في الاقتصاد الوطني وهي الحساب الجاري لميزان المدفوعات والموازنة العامة الاتحادية، والميزان الاخير هو مساهمة القطاع النفطي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي".

وحذر صالح من أنه "إذا ما استثنينا المورد النفطي من الموازين الثلاثة المذكورة آنفاً، فإن البلاد ستصرف الى عجز ثلاثي مركب يصعب تفكيكه في المدة القصيرة بسبب ضيق التنوع في مصادر الدخل الوطني"، مشيراً إلى أن "المالية العامة الحديثة للبلدان المنتجة و المصدرة للمواد الخام معياراً لقياس العجز الفعلي المتجذر في البنيان المالي للاقتصادات الشديدة الريعية أطلق عليه -Non Oil Primary Balance NOPB اي الرصيد غير النفطي والذي يعبر عن المقدار المالي (السالب) فيما لو تم طرح النفقات العامة كلها من الايرادات غير النفطية (على ان تنزل النفقات المصروفة على القطاع النفطي من النفقات الكلية وكذلك خدمات الديون لكونها تتعلق بالتزامات السنوات المالية السابقة )

وأوصى مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، بسبع خطوات عملية لابد من اعتمادها بدءاً من السنة المالية 2018، ذكر أن "أولها انشاء حساب باسم صندوق تعويضات الدين العام، وثانيها اعتماد وتوسيع نظام التعهيد على مستوى الكمارك، وثالثها اعتماد نظام التعهيد على النظام الضريبي لوحدات صغار المكلفين، ورابعها التوسع في نظام الشراكة مع القطاع الخاص في توزيع الطاقة الكهربائية، وخامسها تشريع قانون ضريبة المبيعات باحتساب الضريبة على القيمة النهائية للخدمة، وسادسها تحسين ادارة جمع الرسوم (غير السيادية) والاجور المعتمدة وفق المادة 24 من قانون الموازنة الاتحادية للعام 2017، وسابعها تطوير نظام دعم الوقود واقتصاره على الطبقات المستهلكة الفقيرة



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

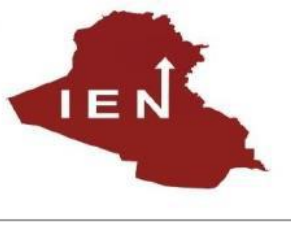
IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### تقارير اقتصادية

وقدم أستاذ الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية د.فلاح خلف علي الربيعي، ورقة بحث بعنوان (تحليل ظاهرة استنزاف الفائض الاقتصادي في العراق) دعا فيها إلى تنفيذ اصلاحات اقتصادية تتسق مع استراتيجية اقتصادية طويلة الأجل يكون هدفها الرئيس تقليل الاعتماد على إيرادات النفط من حيث مساهمتها في الناتج المحلي او مصدراً لتمويل الاستيرادات، بهدف جعل مساهمة الناتج غير النفطي أكثر من 80% من الموازنة المالية العامة.

وأضاف الربيعي أن "هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال تبني عناصر ثلاثة رئيسة للسياسة الاقتصادية وهي تنويع الأنشطة الاقتصادية لزيادة الصادرات غير النفطية وزيادة الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) وتطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج اعادة تأهيل المهارات وتحسين الانتاجية وادخال التكنولوجيا المتقدمة، مؤكداً ضرورة اهتمام السياسة الاقتصادية بتشجيع وتسهيل مشاركة رأس المال الوطني والأجنبي في ملكية المشاريع المحلية والاجنبية.

وحملت الورقة التي قدمها رئيس منتدى بغداد الاقتصادي فارس آل سلمان، عنوان (تعظيم موارد الدولة ... افكار وتجارب ناجحة)، أكد فيها على ضرورة تحديد هوية الاقتصاد العراقي و العقيدة الاقتصادية، مع وضع رؤية حقيقية طموحة للخارطة الاستثمارية ووضع الاولويات وطرق استقطاب التمويل، والتركيز على الصناعات التجميعية و الصناعات التحويلية من خلال الشراكة بين القطاع العام و الخاص - القطاع الخاص الحقيقي غير مؤهل ماليا /العمالة غير مدربة / تحديات الثورة الصناعية الرابعة. ودعا آل سلمان إلى إنشاء مراكز البحث العلمي المتخصصة تمهيداً للانتقال الى مرحلة الابداع والتطوير الصناعي، وإعادة تقييم ثروة العراق / استراتيجية التصور ازاء كل نوع من الثروات، ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في اجمالي الناتج القومي، ورفع الكفاءة الادارية و المالية لهياكل الدولة، ومحاربة الفساد



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### تقارير اقتصادية

وغسيل الاموال.

وأشار سلمان إلى أهمية الدعم الحكومي الذكي، من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال انشاء المناطق الصناعية و صناديق دعم الصادرات، وتحريك قطاع المال و التأمين و العقارات و خدمات الاعمال، والتشييد و البناء، والتجارة و المطاعم والفندقة وتوفير الكهرباء.

وحملت ورقة البحث التي قدمتها مدير عام الهيئة العامة للضرائب ناجحة عباس، عنوان (اصلاح النظام الضريبي في العراق ودوره في تعظيم الايرادات) واستعرضت عباس، 6 استراتيجيات مقترحة للفترة (2018-2020) من خلال بعثات الإصلاح الضريبي التي قالت انها عقدت مع الجهات الدولية، مبينة التركيز على هدفين رئيسيين لتطوير النظام الضريبي، أولهما تبسيط إجراءات النظام الضريبي في العراق، وثانيهما المصدقية في معالجة رسم السياسة الضريبية في العراق، مبينة أن تحقيق الأهداف أعلاه أما من خلال قانون الموازنة أو من خلال تعديل قانون ضريبة الدخل.

وذكرت عباس، أن الاستراتيجية رقم (1) تقوم على تبسيط حساب الضريبة المفروضة على رواتب منتسبي الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص، و - الإستراتيجية رقم (2) بخصوص موضوع التوقيفات التقاعدية البالغة 10% هذا المبلغ هو خارج الدخل الخاضع للضريبة وأن رواتب المتقاعدين هي أيضاً غير خاضعة عليه سيكون هذا المبلغ من الدخل خارج الوعاء الضريبي، عالية ارتأت البعثة مع الإدارة الضريبية بضرورة عدم تنزيل 10% من الرواتب وتخضع إلى الضريبة أفضل من خضوع رواتب المتقاعدين، والإستراتيجية رقم (3) تتعلق بكون السعر الضريبي في العراق هو سعر منخفض ولا يتجاوز 15%، وعليه لا بد من تقليص باب الإعفاءات مع بقاء النسبة دون زيادة الإجراء يحتاج إلى تعديل قانون ضريبة الدخل.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### تقارير اقتصادية

وأضافت عباس، أن الإستراتيجية رقم (4) ترتبط بموضوع الأمانات الضريبية المستقطعة من المنافذ الحدودية. تم إعداد مشروع تعديل لقانون ضريبة الدخل وهو الآن معروض على الدائرة القانونية ونرفق ربطاً نسخة منه، المقترح هو أستقطاع هذه الأمانات على شكل أيراد للسنة التقديرية القادمة علماً أن هذا الاجراء يسهل على الادارة الضريبية في إدارة الامانات المتراكمة منذ سنوات، وأن الاستراتيجية رقم (5) تقوم على توسيع قاعدة ضريبة المبيعات، وإلستراتيجية رقم (6) تنطلق من توجه الدولة في زيادة الإيرادات الضريبية ولغرض الحد من الاستهلاك الغير ضروري وكون أن ضريبة المبيعات هي من الضرائب التي يكون فيها التهرب الضريبي محدود ارتأت الهيئة الى توسيع قاعدة هذه الضريبة وبالامكان وضع هذه المواد في موازنة عام 2018.

وجاءت ورقة بحث وزارة الصناعة والمعادن التي قدمها المستشار العلمي للوزارة الدكتور حمودي عباس، بعنوان (تحسين مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي)، واستعرض فيها جهود وزارة الصناعة والمعادن، بهدف أن يحتل المنتج الوطني موقعه في الحياة الاقتصادية لكل فرد في المجتمع وان يكون انتاجها وفقاً للمواصفات العالمية منافس اقليمياً وبالتعاون مع القطاع الصناعي الخاص المحلي وتنميته والذي تبنته الاستراتيجية الصناعية بعيدة المدى كشريك فاعل وقائد في اتخاذ القرار الصناعي.

وقال حمودي، إن تخصيص المبالغ على الموازنة الاستثمارية السنوية بلغت (3.444) ترليون دينار للفترة من 2008-2014 مما كان له الاثر الكبير في اعادة تاهيل بعض الخطوط الانتاجية مما ادى الى الارتفاع بالطاقات الانتاجية، مضيفاً أن الصناعة الوطنية ولغاية عام 2003 كانت تشكل نسبة 14% من الناتج القومي



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### تقارير اقتصادية

وتابع أن تم انفاق مايقارب 321 مليار دولار للفترة من 2006-2014 حولت الى الخارج من خلال برامج استيرادية غير مدروسة وان دعم الصناعة الوطنية سيساهم في ايقاف هذا الهدر.

وقدم الوكيل الفني لوزارة الزراعة د. مهدي ضمد القيسي، ورقة بحث بعنوان (دور القطاع الزراعي في تعظيم الموارد) أكد فيها أن القطاع الزراعي يعد المحرك الرئيس لأغلب القطاعات والنشاطات ويمتاز بديمومته مع وجود حاجة فعلية لمخرجاته، وهو يسهم بشكل فاعل في تنمية الناتج الإجمالي للدخل القومي، لذا نرى أن التطور الحقيقي لبلادنا يبدأ من القطاع الزراعي كونه القاعدة المتينة والراسخة التي تنطلق منها معظم القطاعات.

وقال القيسي، إن القطاع الزراعي يحتاج إلى رعاية حكومية جادة، لاسيما من خلال حماية المنتج الزراعي المحلي وهذا يتطلب تشديد الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية لمنع دخول المواد الزراعية (نباتية وحيوانية وأعلاف ومستلزمات زراعية وبيطرية مختلفة) والتقييد بإجازة الاستيراد من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وخاصة وزارة المالية/ الهيئة العامة للكمارك، ووزارة الداخلية/ المديرية العامة للمنافذ الحدودية والأمن الاقتصادي والجهات الساندة، علماً إن وزارة الزراعة تعمل بخطة استيرادية سنوية للمواد المذكورة آنفاً وتأخذ بنظر الاعتبار كميات المنتج المحلي لسد العجز من خلال الاستيراد المقنن .

كما اقترح القيسي، التأكيد على تطبيق قانون الحجر الزراعي رقم 76 لسنة 2012 وقانون الصحة الحيوانية رقم 32 لسنة 2013 وقانون البذور والتقاوي رقم 50 لسنة 2012 وقانون تسجيل واعتماد وحماية الأصناف الزراعية رقم 15 لسنة 2014 وقانون تسجيل واعتماد المبيدات رقم 47 لسنة 2012 وقانون تداول المواد الزراعية رقم 46 لسنة 2012، وعدم السماح أو إعطاء أية استثناءات خارج ضوابط



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### تقارير اقتصادية

هذه القوانين وتعليماتها النافذة، والتأكيد على تطبيق هذه القوانين وتعليماتها النافذة على محافظات العراق كافة بدون استثناء.

وأغنى الحاضرون أعمال ورشة العمل، بمدخلاتهم ومشاركاتهم التي أضفت جواً تفاعلياً على الورشة. وفي الختام خلصت متطلبات الاستخدام الرشيد للموارد المالية عن إدارة ورشة العمل متمثلة بالدكتور ماجد السوري، الذي دعا إلى تحديد هوية واضحة للاقتصاد العراقي، وتحديد استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها وفق جدول زمني، وتحديد مسؤوليات التنفيذ، والمتابعة والرقابة على تنفيذها (الخطة الجديدة تبنت اقتصاد السوق الاجتماعي)

وأشار السوري إلى أهمية إعادة هيكلة جريئة للمؤسسات المالية في العراق وبالذات المصارف الحكومية، ومن ذلك دمج المصارف الحكومية التجارية في مصرف واحد، وكذلك جميع المصارف المتخصصة في مصرف تنموي كبير، وضبط التجارة الخارجية والمنافذ الحدودية، البرية والجوية والبحرية، التي تعتبر مجالاً حيويًا للفساد المالي، وعاملاً مهماً في عرقلة الانتاج المحلي والتنمية الاقتصادية، وتوفير البيئة الملائمة لتطوير القطاع الخاص الانتاجي والخدمي في جميع المجالات والعمل على تمكينه من التعاون مع القطاع العام.

(\*) صحفي وكاتب اقتصادي